24,98 مليار دينار إجمالي القروض المقدمة للمقيمين

«الشال»: استمرار التردد في الإقراض وارتفاع أدوات الدين 4 ملايين دينار

تقرير

قال تقرير الشال الأسبوعي طبقا لنشرة البنك المركزي لشهر يونيو ان رصيد إجمالي أدوات الدين العام قد ارتفع بما قيمته 4 ملايين دينار فقط، ليصبح 2037 مليون دينار، في نهاية يونيو 2010، بعدما كان 2033 مليون دينار، في نهاية مارس 2010، وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة الأطول أمدا، برصيد 1887 مليون دينار (1883 مليون دينار في نهاية مارس 2010)، وأذونات الخزانة برصيد 150 مليون دينار، (منذ أغسطس 2009)، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة سنة، نحو 1,25٪ (منذ مارس 2010)، وعلى اذونات الخزانة، لمدة 3 اشهر، نحو 0,599٪ (في نهاية مايو 2010)، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 92,6٪، من اجمالي ادوات الدين العام، (نحو 91,7٪ في نهاية مارس 2010)، وبذلك تبلغ جملة الدين المحلي نحو 2037 مليون دينار، اي ما نسبته 6,5٪، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لعام 2009، والذي بلغ نحو 31,5 مليار دينار.

وقال التقرير انه طبقا لنشرة «المركزي» فإن اجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 24,9822 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 61٪ من اجمالي موجودات البنوك المحلية، بانخفاض طفيف بلغ نحو 142,6- مليون دينار، عما كان عليه في نهاية مارس 2010، وبنسبة انخفاض 0,6-٪ وبنسبة انخفاض 0,5-٪ مقارنة بنهاية 2009، بما يعني استمرار التردد في الإقراض، والذي زادته حدة في الربع الثاني ازمة القروض السيادية الأوروبية، وبلغ منها اجمالي التسهيلات الشخصية نحو 8,3107 مليارات دينار، اي ما نسبته 33,3٪، من اجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 8,4146 مليار دينار في نهاية مارس 2010)، وبلغت منها قيمة القروض المقسطة نحو 4,7883 مليارات دينار، (في نهاية مايو 2010)، ولشراء الأسهم نحو 2,6610 مليار دينار) اي ما نسبته 32٪، من اجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 640 مليون دينار، (في نهاية مايو 2010).

نمو في تسهيلات البنوك المقدمة للمقيمين بنهاية يونيو

وبلغت التسهيلات الائتمانية، لقطاع العقار، نحو 6,4474 مليارات دينار، اي ما نسبته 25,8٪ من الإجمالي، (نحو 6,5624 مليار دينار، في نهاية مارس 2010)، ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 2,9071 مليار دينار، أي ما نسبته 11,6٪، (نحو 2,8812 مليار دينار، في نهاية مارس 2010)، ولقطاع التجارة نحو 2,2844 مليار دينار، اي ما نسبته 9,1٪، (نحو 2,2498 مليار دينار، في نهاية مارس 2010).

وتشير النشرة الى ان اجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 28,4096 مليار دينار، وهو ما يمثل 69,4٪ من اجمالي مطلوبات البنوك المحلية، اي انها قد انخفضت، ايضا، بنحو 135,1- مليون دينار، عما كانت عليه في نهاية مارس 2010 وبنسبة انخفاض 0,5-٪ ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل اي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا يشمل الحكومة - نحو 24,4541 مليار دينار، اي ما نسبته 86,1٪ ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار منها نحو 22,5353 مليار دينار، اي ما نسبته 92,2٪ ونحو 1,9189 مليار دينار بالعملات الأجنبية (نحو 2,5572 مليار دينار في نهاية مارس 2010).

اما بالنسبة إلى متوسط اسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الدينار والدولار مقارنة بنهاية مارس 2010 فتذكر النشرة انها قد شهدت بعض الانخفاض الطفيف جدا على الدينار وعاودت الارتفاع الطفيف على الدولار، ليتقلص الفرق في متوسط اسعار الفائدة ومازال الفرق لصالح الدينار، في نهاية الفترتين، اذ بلغ نحو 0,799 نقطة، لودائع شهر واحد ونحو 0,816 نقطة لودائع 3 اشهر، ونحو 0,906 نقطة لودائع 6 اشهر، ونحو 0,890 نقطة لودائع 12 شهرا، فيما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2010 نحو 0,816 نقطة لودائع شهر واحد ونحو 0,927 نقطة لودائع 3 اشهر ونحو 1,030 نقطة لودائع 6 اشهر ونحو 1,048 نقطة لودائع 12 شهرا وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار مقابل الدولار (يونيو 2010) نحو 291,608 فلسا لكل دولار بانخفاض للدينار بلغ نحو 1,1-٪ مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر مارس 2010، عندما بلغ نحو 288,305 فلسا لكل دولار.

بانخفاض نصيب الفرد من 11,6 ألف دينار في 2008 إلى 9,03 آلاف دينار في 2009

هبوط الناتج الإجمالي الاسمي إلى 31,5 مليار دينار

ذكر التقرير ان ارقام الادارة المركزية للاحصاء تشير الى ان الناتج الإجمالي المحلي الاسمي وفقا للاسعار الجارية لعام 2009 قد بلغ نحو 31,500,1 مليون دينار، اي ما يعادل 109,5 مليارات دولار، وقد عدلت الادارة ارقام عام 2008، الى الاعلى، قليلا جدا، لتصبح نحو 39,990,5 مليون دينار، بدلا من نحو 39,787,4 مليون دينار، اي ان نسبة التعديل بلغت نحو + 0,51٪، وليبلغ معدل النمو الاسمي في عام 2008، مقارنة بمثيله عام 2007، نحو 22,7٪، بعد ان كان نحو 22,1٪، وعليه فإن معدل النمو الاسمي، في عام 2009 مقارنة بعام 2008، قد بلغ نحو 22,1٪ (بالسالب)، وانخفض نصيب الفرد، من الناتج المحلي الاجمالي، من 11,618 دينارا في عام 2008، الى نحو 9,039 آلاف دينار في عام 2009، وهو ما يعادل 31,418 دولار، اي بانخفاض بلغت نسبته - 22,2٪.

واضاف التقرير ان حجم الانفاق على الاستهلاك النهائي، من الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو 18,190,6 مليون دينار، أي ما نسبته 57,7٪ من اجمالي الناتج المحلي، مع العلم بأن هذه النسبة كانت نحو 42,5٪، 44,4٪ و41,1٪ في الاعوام 2006، 2007 و2008 على التوالي، وانخفض صافي الادخار من نحو 21,345,6 مليون دينار في عام 2008 الى نحو 11,299,8 مليون دينار، اي بانخفاض بلغت نسبته 47,1٪ وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 9,7٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة مازالت متدنية، وتحتاج الى ضعفيها، اذا اردنا تحفيز الاقتصاد المحلي، شريطة ارتباط انفاقه بخفض مستوى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

وقال ان نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو 14,185,5 مليون دينار، منخفضا من نحو 23,608,1 مليون دينار في عام 2008، اي بانخفاض بلغت نسبته 39,9٪، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، نحو 45٪ منخفضا من نحو 59٪ في عام 2008، وسترتفع نسبة مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد، بما نسبته 5,5٪، اذا اضفنا مساهمة صناعة مكررات النفط، وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 17,314,6 مليون دينار مرتفعة من نحو 16,382,4 مليون دينار اي بارتفاع بلغت نسبته 5,7٪، وبلغت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، ما نسبته 55٪، مرتفعة من نحو 41٪ بسبب الانخفاض الكبير في مساهمة النفط، وليس زيادة النشاط للقطاعات غير النفطية في عام 2008، واكبر القطاعات غير النفطية المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، هو قطاع الخدمات المالية وضمنه، المؤسسات المالية، التأمين، العقارات وخدمات الاعمال، ومعظمه قطاع خاص - وقد بلغت مساهمة القطاع، اعلاه، نحو 6,115,9 مليون دينار، اي ما نسبته 19,4٪، من حجم الناتج المحلي الاجمالي، اما قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية - ومعظمه قطاع عام - فقد ساهم بما قيمته 5,612,4 مليون دينار، اي ما نسبته 17,8٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات، الذي ساهم بنحو 26,23,6 مليون دينار، اي ما نسبته 8,3٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي.

6,4٪ الخسائر الصافية للصناديق السيادية في 2008

تطرق «الشال» إلى موضوع خسائر الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2008، فبتعثر «ليمان برذرز» في منتصف شهر سبتمبر من عام 2008، تم الإعلان عن وقوع ثاني أكبر أزمة مالية عالمية خلال ثمانين عاما، واصابت الأزمة المالية العالمية دول الاقليم في اتجاهين، الأول هبوط اسعار برميل النفط من أعلى مستوى بلغه عند 147 دولارا في يوليو 2008 الى نحو 33 دولارا في ديسمبر من العام ذاته، والثاني فقدان مؤشرات اسواق المال الرئيسية ومعها قيمة الصناديق السيادية لدول الاقليم بين 31,5٪ لسوق الاسهم البريطاني و- 65,4٪ لسوق الاسهم الصيني، ما بين بداية عام 2008 ونهايته.

وفي الجدول التالي بعض الارقام - مثل رقمي الكويت وقطر - ليست مساوية تماما، بعد عملية طرح الخسائر وجمع الاموال المضافة في عام 2008 ولكننا ننشرها كما جاءت من مصدرها، ويبدو من الارقام ان ارتفاع اسعار النفط في النصف الأول من عام 2008 وما ترتب عليه من فوائض وبعض الدخل من استثمار السندات والودائع مثلا قد عوضت 78٪ من خسائر انخفاض قيمة الاصول، كما ادى تركيز السعودية على السندات الى اقل خسارة، ضمن الصناديق السيادية، ما دفع قيمة صندوقها الى تبوء الصدارة، لأول مرة، في نهاية عام 2008، ويبدو في الخلاصة ان خسائر الصناديق السيادية الصافية في عام 2008 بلغت بالمعدل نحو 6,4٪ وهو أمر في حدود المحتمل، نتيجة ما تم تعويضه من فائض دخل النفط، وعلينا انتظار نشر بيانات عام 2009 لتلك الصناديق للتحقق مما اذا كانت اسعار الاصول لحقت اسعار النفط في الارتفاع، اذا اردنا اصدار حكم افضل حول اثر الازمة المالية العالمية على دول الاقليم.

تقديرات الأرباح والخسائر للصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي 2008 (مليار دولار)

الصندوق	القيمة ديسمبر 2007	خسائر عام 2008	القيمة ديسمبر 2008	نسبة الخسائر	الإضافات في عام 2008	القيمة بعد الإضافات ديسمبر 2009
أبوظبي	453	183-	270	40-٪	59	328
السعودية	385	46-	339	12-٪	162	501
الكويت	262	94-	168	36-٪	57	228
قطر	65	27-	38	41-٪	28	58
عُمان والبحرين	116	0	84	0	33-	84
الإجمالي	1282	350-	-	27-٪	273	1200

السلة الاقتصادية

دور مناهج ووسائل التعليم في تطوير العملية التربوية في الكويت أمة في خطر (4-4)

بقلم: وليد الحداد

المناهج هي ثالث المثلث التعليمي، وهي مصدر قوة لأي أمة، فقوة الامة تقاس بمدى قوة وقدرة المناهج على توصيل المعرفة الحديثة بجوانبها المتعددة، لذا سنتطرق في هذه المقالة إلى عدة أمور مهمة تخص المناهج ووسائل التعليم باختصار شديد لأن هذا الموضوع يحتاج إلى مكتبة حتى توفيه حقه. في وزارة التربية هناك قطاع كامل اسمه قطاع تطوير المناهج يضم إدارتين حسب الهيكل الجديد، وهي إدارة التقويم والقياس، وإدارة تطوير المناهج.

تقييم المناهج

لا يوجد توجه واضح أو منهج علمي معلن من وزارة التربية لتقييم المناهج، وقد يوجد ولكن غير منشور أو غير متبع وعليه نقترح بعض العوامل المستخدمة في تقييم المناهج منها: قياس مدى تحقيق المناهج لأهدافنا الوطنية في التعليم، قياس البعد الشرعي وثقافة المجتمع، الفترة الزمنية التي أمضتها تلك المناهج من غير تطوير، مدى قدرة أبناءنا على مقابلة احتياج الاقتصاد الوطني، استخدام الآراء الخبيرة في التعليم لإبداء رأيها في المناهج، إقامة مؤتمر لتقييم المناهج وتطويرها، واجراء استبيان عن المناهج يشمل (المعلمين، الطلاب، الآباء، مؤسسات الأعمال، الجهات الحكومية وأساتذة الجامعة بالأخص التربويين وتطبيق معدلات قياس الجودة على المناهج وأسلوب المقارنات مع المناهج في الدول المجاورة والمتقدمة).

بالإضافة الى استخدام المجموعات المركزة Focus group وهي عبارة عن حلقة نقاشية مع مجموعة محددة مختارة بعناية بحيث تمثل المجتمع لإبداء آرائهم في المناهج، والاستفادة من تقييم المؤسسات الدولية المختصة بالتعليم مثل اليونسكو، والاستفادة من الدول المتقدمة في التعليم مثل استراليا والتي تعتبر الدولة الأولى في التعليم حسب قياسات الأمم المتحدة. فضلا عن تشجيع البحث العلمي من خلال: تشجيع الباحثين على الدراسات والأبحاث التربوية، دعم المؤسسات العلمية لعملية تقييم وتطوير المناهج، دعم المبدعين والمتميزين على مستوى العالم للمشاركة في تقييم وبناء مناهج متطورة، ودعم الكتب التربوية الحديثة بالأخص التي تعنى بالتعليم في الكويت.

تطوير المناهج

يلعب تطوير المناهج دورا مهما في العملية التربوية ولعل من أهم دواعي التطوير: الدواعي الداخلية من خلال التغيير الحادث في المجتمع فالمناهج يجب أن تتطور مع هذا التغيير، والتطور العلمي السريع بالأخص بالعقود الأخيرة يتطلب منا تطوير مناهجنا على هذا الأساس، حاجة مناهجنا الحالية للتطوير، التطوير سنة الحياة والوقوف إلى حد معين يعني الانهيار، الاستثمار بالتربية استثمار مضمون الربحية كما ثبت لدى كثير من الدول التي نجحت في التنمية مثل كوريا الجنوبية واستراليا وماليزيا.

وبالإضافة إلى وجود قطاع لتطوير المناهج بوزارة التربية وأيضا يوجد مركز التقنيات التربوية وهو يهتم بالتقنيات التربوية الحديثة ووسائل تطبيقها بالكويت، ويتبع جامعة الكويت - كلية التربية.

وفي رأينا أن هذا لا يكفي بل لابد من وجود مركز بحث علمي متطور يهتم بتطور المناهج ويفضل أن يكون مستقلا وينشأ من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ويدعم ماليا منها، ويكون عليه أساتذة مرموقين حتى وإن كانوا لا يحملون صفة الوطنية فالمهم تحقيق أهدافنا واستراتيجياتنا التربوية حتى وإن كان من الغير.

وسائل التعليم

مع التطور الحديث تأخذ وسائل التعليم حيزا مهما في العملية التعليمية، فسابقا المدرسة هي المصدر الأول للمعرفة والعامل الفاعل والركن الأساسي لعملية التعليم، ومع التطور السريع للتكنولوجيا وتطور الوسائل السمعية والبصرية أصبح الوضع يختلف فتعددت وسائل التعليم ومنها: 1 - الوسائل السمعية والبصرية (الفيديو/ السينما) 2- تكنولوجيا التربية والتعليم - الكمبيوتر.

3- وسائل الإيضاح.

4- المعينات التربوية.

5- استخدام الإعلام في التعلم.

6- التعليم عن بعد Distance Learning ويستفاد منه: سد النقص في أعضاء هيئة التدريس - العمل على توفير مصادر تعليم متنوعة - الإسهام في رفع المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع.

7- السبورة الذكية: وهي التي تكون مربوطة بالحاسب الآلي، ويتم التحكم بالحاسب الآلي من خلالها، وهي عبارة عن سطح مكتب للحاسب وهي تغني عن البروجكتر وغيرها.

ولذا تعرف الوسائل التعليمية بأنها «أجهزة وأدوات يستخدمها المعلم لتحسين عملية التعليم والتعلم»، ودور الوسائل التعليمية في العملية التعليمية الحديثة الآتي: إثراء التعليم (أساليب مثيرة وجذابة ومشوقة للتعلم)، اقتصادية التعليم (زيادة عدد المستفيدين من التعليم)، استثارة اهتمام التلميذ وإشباع حاجته للتعلم، زيادة خبرات التلميذ، تساعد على اشتراك جميع حواس المتعلم، تساعد على مشاركة التلميذ الإيجابية في اكتساب الخبرة، وسد انخفاض المستوى التعليمي لدى المدرسين.

وعموما تلعب الإدارة المدرسية دورا مهما في تحسين وتطوير أسلوب استخدام الوسائل التعليمية من خلال: زيارة معارض تقنيات التعلم والاستفادة من الحديث منها - حصر ما تحتاجه المدرسة من وسائل التعليم - تعريف المدرسين الجدد بالوسائل التعليمية المتاحة - العمل على تقوية الاتجاهات الإبداعية والابتكارية لدى المدرسين، وختاما تبقى مدى قدرتنا على توظيف وسائل التعليم الحديثة في أنظمتنا ومناهجنا التعليمية تعطينا نتائج إيجابية في جودة التعليم وقوة تطوره.

الأنشطة الطلابية

وهي الأنشطة التي تمارس خارج الفصل، وهي أنشطة مساعدة ومهمة في العملية التعليمية، ولقد ثبت في الدراسات العلمية الحديثة أهمية الأنشطة الطلابية كالتالي:

1- تساعد الأنشطة الطلبة في التعبير عن هواياتهم وإشباع حاجاتهم.

2- اكتساب خبرات ومواقف تعليمية يصعب تعلمها خارج القاعات الدراسية.

3- الطلاب المشاركون في الأنشطة الطلابية يتمتعون بنسبة ذكاء مرتفعة كما أنهم إيجابيون بالنسبة إلى زملائهم وأساتذتهم.

4- يتمتعون بروح القيادة والثبات الانفعالي والقدرة على التفاعل مع الآخرين.

5- القدرة على اتخاذ القرار والمثابرة عند القيام بأعمالهم.

6- تفوق الطلبة المشاركين بالأنشطة الطلابية في الانجاز الأكاديمي.

7- لها تأثير كبير في عملية اكتساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية للطلاب كجانب أساسي في بناء شخصياتهم.

8- الطلبة المشاركون بالأنشطة يحصلون على احترام المعلمين وإدارة المدرسة وتقديرهم.

9- تزودهم بمعلومات ومفاهيم وقيم وسلوكيات ترتبط بالمواد الدراسية.

10- الأنشطة الطلابية على شكل مجموعات تساعد على حل المشاكل النفسية كالانطوائية والخجل والرهاب الاجتماعي والتخاطب بين الطلاب.

11- الأنشطة البدنية لها تأثير كبير في رفع مستويات الوعي الصحي بين الطلاب.

أهم معوقات إقامة الأنشطة الطلابية

- عدم توافر الإمكانات المادية، عدم توافر المكان المناسب والورش والمختبرات، قلة وعي الطلاب بأهداف النشاط، ضيق الوقت، عدم توافر الموارد المالية المناسبة، عدم احتساب الأنشطة ضمن العلامات النهائية للطلبة.

الحلول:

- إقامة دراسات عن معوقات الأنشطة الطلابية ووضع الحلول المناسبة لها، رصد ميزانية خاصة بالأنشطة الطلابية، وضعها من ضمن إستراتيجية التعليم، توفير الإمكانات المادية، مشاركة الجمعيات والقطاع الخاص في دعم هذه الأنشطة، إعادة تصميم المدارس بحيث يتم الاعتناء بمواقع الأنشطة مثل توفير ملاعب مزروعة، وتوفير حمامات السباحة، والمختبرات، والورش... إلخ ووضع الأنشطة ضمن علامات الدراسة. وأحب أن أوضح مدى اهتمام الدول المتقدمة بهذا الجانب فالجامعة التي درست فيها الماجستير USC، أقامت فيها مدينة لوس انجيليس أولمبياد العالم عام 1984 بسبب توافر الملاعب والإمكانيات الرياضية فيها، ولا تخلو الثانويات في الدول الأوروبية وأميركا من حمامات السباحة والورش والمختبرات والملاعب المزروعة لممارسة هذه الأنشطة والتي تعتبر جزءا أساسيا من العملية التعليمية لديهم، وهذا ما يجب أن يكون عندنا أيضا لدعم عملية التعليم في الكويت.

gmail.com@qualitykw60

عامان لخصخصة «الكويتية» مدة أطول من اللازم

تناول الشال موضوع خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، لافتا الى ان الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) نشرت قانون رقم 6 لسنة 2008 بتاريخ 2008/2/10، والخاص بتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة، توطئة للمضي في إجراءات تخصيصها. وحدد القانون مهلة سنتين لتنفيذ هذا الاجراء، وهي مدة اكثر من كافية، وأول الدروس التي فشلت فيها الحكومة هو درس ضرورة احترام التزاماتها القانونية، وهو مبدأ أساسي في بناء الدولة، فحتى الساعة لم يتحقق أحد متطلبات القانون. ثم فشلت في معرفة ان نفاذ بعض الاجراءات يحدث في زمن الذروة وهو فصل الصيف، في خدمات السفر، والذي يتزامن مع حلول شهر رمضان، وقرر مجلس الوزراء تأجيل نفاذ بعض الاجراءات الى ما بعد شهر رمضان، ونرجو ألا يكون ذلك دليلا آخر على ضعف الالتزام، مصحوبا بضعف شديد في التخطيط الى حدود غياب معرفة زمن ذروة الطلب على خدمات السفر.

وقال الشال ان قانون تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية نسخة مبكرة من قانون التخصيص الذي أقر، أخيرا، ويفترض ان يكون تخصيص المؤسسة أسهل المشروعات الحكومية، الكبيرة نسبيا، المرشحة للتخصيص، ويفترض ان تكون الحكومة حريصة على سرعة انجازه وسلامته. والقانون الخاص بالكويتية، يقدم الامتيازات نفسها للعاملين، وعددهم نحو 5 آلاف عامل نحو 40٪ أو نحو 2000 من الكويتيين، والامتيازات هي خيار الاستمرار بعقد المزايا ذاتها لمدة 5 سنوات مع الحفاظ على نسبة العمالة الكويتية، دائما عند هذا المستوى، وتعميم الشروط ذاتها على مدى 7 سنوات على الشركات الكويتية المنافسة الاخرى. وتمنح غير الراغب في الاستمرار مع الشركة، بعد تخصيصها، حق الانتقال بالامتيازات عينها الى الحكومة أو اضافة 5 سنوات، أو أي مدة اقل، للحصول على الحد الاقصى للمعاش التقاعدي، اما من استحقوا المعاش التقاعدي فيمنحون مكافأة نهاية خدمة براتب ثلاث سنوات محسوبا على آخر راتب تقاضوه.

وبينما تشمل تلك الامتيازات موظفي الشركات التابعة الكويتيين، يعطي القانون موظفي الكويتية الحق في المساهمة بما نسبته 5٪، من رأسمال الشركة الجديدة بسعر تفضيلي، بينما يطرح ما نسبته 40٪، في اكتتاب عام، و20٪ لأي جهة حكومية، و35٪ في مزايدة مفتوحة للشريك الاستراتيجي والمشغل.